الوضع الاقتصادي والمالى والمصرفى نيسان 2019

في نيسان 2019، سجّات معظم مؤشرات القطاع الحقيقي المتوافرة تراجعاً قياساً على الشهر الذي سبق في حين شهد عدد قليل منها، وخصوصاً حركة الركاب في مطار بيروت، ارتفاعاً. وحقّق النشاط المصرفي المعبّر عنه بإجمالي موجودات/مطلوبات المصارف التجارية نمواً بلغت نسبته 4.0% في الشهر الرابع من العام الجاري، علماً أن نمو ودائع القطاع الخاص كان بطيئاً (0,1%) ونمو التسليفات للقطاع الخاص سلبياً (-0,9%). وسجّل ميزان المدفوعات عجزاً كبيراً بقيمة 1300 مليون دو لار ليصبح العجز التراكمي 3.3 مليارات دو لار في الثلث الأول من العام 2019. أما الموجودات الخارجية لمصرف لبنان، والتي تشكّل دعامة للاستقرار النقدي، فبلغت 38 مليار دولار في نهاية نيسان 2019 مع الإشارة إلى أن المصرف المركزي سدّد في الشهر المذكور 500 مليون دولار كاستحقاق لسندات يوروبندز. وبقيت معدلات الفائدة مستقرّة على سندات الخزينة بالليرة.

أولاً- الوضع الاقتصادي العام الشيكات المتقاصة

في نيسان 2019، تراجعت القيمة الإجمالية للشيكات المتقاصة إلى ما يعادل 4435 مليون دولار مقابل 5068 مليون دولار في الشهر الذي سبق و 5303 ملايين دولار في نيسان 2018. وانخفضت قيمة الشيكات المتقاصة بنسبة 13.0% في الثلث الأول من العام 2019 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2018. من جهة أخرى، تراجع معدّل دولرة قيمة الشيكات المتقاصّة إلى 63,1% في فترة كانون الثاني-نيسان 2019 مقابل 67,3% في الفترة ذاتها من العام 2018، كما بنيبّن من الجدول أدناه.

جدول رقم 1- تطور الشبكات المتقاصّة في الثلث الأول من السنوات 2016-2019

	2016	2017	2018	2019	نسبة التغير، %
					2018/2019
الشيكات بالليرة					
- العدد (آلاف)	1375	1437	1512	1500	0,8-
- القيمة (مليار ليرة)	9878	10603	10893	10716	1,6-
- متوسّط قيمة الشيك (آلاف الليرات)	7184	7379	7204	7144	0,8-
الشيكات بالعملات الأجنبية					
- العدد (آلاف)	2682	2527	2420	1979	18,2-
ـ القيمة (مليون دولار)	15995	15411	14901	12151	18,5-
- متوسّط قيمة الشيك (دولار)	5964	6099	6157	6140	0,3-
مجموع قيمة الشيكات (مليار ليرة)	33990	33835	33356	29034	13,0-
متوسّط قيمة الشيك (آلاف الليرات)	8378	8536	8483	8345	1,6-
دولرة الشيكات، %					
ـ العدد	66,1	63,7	61,5	56,9	
- القيمة	70,9	68,7	67,3	63,1	

المصدر: مصرف لبنان

حركة الاستيراد

في آذار 2019 (آخر المعطيات المتوافرة)، ارتفعت قيمة الواردات السلعية إلى 2181 مليون دولار مقابل 1364 مليون دولار في آذار 2018. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد ارتفعت بنسبة دولار في الشهر الذي سبق و1669 مليون دولار في آذار 2018. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد ارتفعت بنسبة 2,9% في الفصل الأول من العام 2019 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2018، وازدادت الكميات المستوردة بنسبة 20,8%.

وتوزّعت الواردات السلعية في الفصل الأول من العام 2019 بحسب نوعها كالآتي: احتلّت المنتجات المعدنية المركز الأول وشكّلت حصّتها 32,3% من المجموع، تلتها منتجات الصناعة الكيميائية (10,5%)، فالألات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (9,2%)، ثمّ كلّ من منتجات صناعة الأغذية ومنتجات المملكة النباتية (6,2%)، وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في الفصل الأول من العام 2019، حلّ الإتحاد الروسي في المرتبة الأولى إذ بلغت حصّته اليونان (6,5%)، فايطاليا (6,5%)، فالكويت (6,5%).

جدول رقم 2- الواردات السلعية في الفصل الأول من السنوات 2016-2019

نسبة التغيّر، % 2018/2019	2019	2018	2017	2016	
2,9+	4949	4809	5147	4688	الواردات السلعية (مليون دولار)

المصدر: المركز الألى الجمركي

حركة التصدير

في آذار 2019، ارتفعت قيمة الصادرات السلعية إلى 320 مليون دولار، مقابل 300 مليون دولار في الشهر الذي سبقه و 2013 مليون دولار في آذار 2018. وازدادت قيمة الصادرات السلعية بنسبة 5,2% في الفصل الأول من العام 2019 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2018.

وتوزّعت الصادرات السلعية في فترة كانون الثاني- آذار 2019 بحسب نوعها كالآتي: احتلّت الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة المركز الأول وبلغت حصّتها 32,2% من مجموع الصادرات، تلتها منتجات صناعة الأغذية (12,1%)، فالآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (11,6%)، ثمّ منتجات الصناعة الكيميائية (9,7%)، فالمعادن العادية ومصنوعاتها (9,0%). ومن أبرز البلدان التي صدّر إليها لبنان السلع في الفصل الأول من العام 2019، نذكر: سويسرا التي احتلّت المرتبة الأولى وبلغت حصّتها 35,0% من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها الإمارات العربية المتحدة (33,5%)، ثمّ جنوب افريقيا (6,0%)، فالمملكة العربية السعودية (6,0%).

جدول رقم 3- الصادرات السلعية في الفصل الأول من السنوات 2016-2019

نسبة التغيّر، % 2018/2019	2019	2018	2017	2016	
5,2+	856	814	730	634	الصادرات السلعية (مليون دولار)
•					المصدر: المركز الآلي الجمركي

الحسابات الخارجية

- في آذار 2019، ارتفع عجز الميزان التجاري إلى 1861 مليون دولار مقابل عجز قدرُه 1064 مليون دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة 1386 مليون دولار في آذار 2018، كما ازداد قليلاً عجز الميزان التجاري إلى 4093 مليون دولار في الفصل الأول من العام 2019 مقابل عجز بقيمة 3995 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام الذي سبق.

- في نيسان 2019، سجّلت الموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية تراجعاً بقيمة 1300 مليون دولار، مقابل تراجعها بقيمة 75 مليون دولار في الشهر الذي سبق وبقيمة 575 مليون دولار في نيسان 2018. وتراجعت هذه الموجودات بقيمة 3305 ملايين دو لارفي الثلث الأول من العام 2019، مقابل تراجعها بقيمة 773 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام 2018.

قطاع البناء

- في نيسان 2019، تراجعت مساحات البناء المرخّص بها لدى نقابتَيْ المهندسين في بيروت والشمال إلى 458 ألف متر مربع (م2) مقابل 596 ألف م2 في الشهر الذي سبق و887 ألف م2 في نيسان 2018. وبذلك، تكون تراخيص مساحات البناء قد انخفضت بنسبة 32,8% في الثلث الأول من العام 2019 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2018.

جدول رقم 4- تطور مساحات البناء المرخَّص بها في الثلث الأول من السنوات 2016-2019

نسبة التغيّر، % 2018/2019	2019	2018	2017	2016	
32,8-	2405	3576	4054	4334	مساحات البناء الإجمالية (ألف م2)

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

- في نيسان 2019، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجلّ العقاري 46,8 مليار ليرة مقابل 52,8 مليار ليرة في الشهر الذي سبق و6,48 ملياراً في نيسان 2018. وانخفضت هذه الرسوم بنسبة 18,5% في الثلث الأول من العام 2019 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2018.

- على صعيد كمّيات الإسمنت المسلّمة، فقد ارتفعت إلى 257 ألف طن في آذار 2019 مقابل 203 آلاف طن في الشهر الذي سبقه و442 ألف طن في آذار 2018. وبذلك تكون هذه الكمّيات قد تراجعت بنسبة 35,7% في الفصل الأول من العام الجاري بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2018.

قطاع النقل الجوى

في نيسان 2019، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي 6059 رحلة، وعدد الركاب القادمين 399667 شخصاً والمغادرين 410454 شخصاً والعابرين 7000 شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة 4671 أطنان مقابل 3301 طنّاً للبضائع المشحونة.

وفي الثلث الأول من العام 2019، وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2018، ارتفع كلّ من عدد الرحلات بنسبة 1,3% وحركة المغادرين بنسبة 5,2% وحركة القادمين بنسبة 1,9%، في حين تراجعت حركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة .%6,0

جدول رقم 5- حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصّة الميدل ايست منها في الثلث الأول من العامين 2018 و2019

	<u> </u>		
	2018	2019	التغيّر، %
ىركة الطائرات (عدد)	21195	21472	1,3+
نها: حصّة الميدل ايست، %	35,6	38,4	
ىركة القادمين (عدد)	1215112	1238426	1,9+
نها: حصّة الميدل ايست، %	36,8	39,5	
ىركة المغادرين (عدد)	1243089	1307752	5,2+
نها: حصّة الميدل ايست، %	36,9	38,7	
ىركة العابرين (عدد)	1354	20636	_
ركة شحن البضائع (طن)	29996	28192	6,0-
نها: حصّة الميدل ايست، %	28,1	26,8	

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت

في نيسان 2019، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت 152 باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه 513570 طنّاً والمشحونة 70462 طنّاً، وعدد المستوعبات المفرغة 23652 مستوعباً. وفي الثلث الأول من العام 2019 وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2018، تراجع كلّ من عدد البواخر بنسبة 8,9%، وحجم البضائع المفرغة بنسبة 12,1%، وحجم البضائع المشحونة بنسبة 15,5%، وعدد المستوعبات المفرغة بنسبة 11,3%.

بورصة بيروت

في نيسان 2019، سجّات حركة بورصة بيروت مزيداً من التراجع بحيث بلغ عدد الأسهم المتداولة 689768 سهماً بقيمة 4,9 ملايين دولار مقابل حركة تمثّلت بتداول 10078398 سهماً قيمتها 55,3 مليون دولار في الشهر الذي سبق (3491466 سهماً بقيمة 19,8 مليون دولار في نيسان 2018)، كما انخفضت قيمة الرسملة السوقية إلى 9017 مقابل 9629 مليون دولار (11229 مليون دولار) في نهاية التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي نيسان 2019، استحوذ القطاع المصرفي على 58,4% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت مقابل حوالي 38,8% لشركة سوليدير بسهمَيْها "أ" و"ب" و2,8% للقطاع الصناعي.

على صعيد آخر، وعند مقارنة حركة بورصة بيروت في الثلث الأول من العامَيْن 2018 و2019 يتبيّن الآتي:

- ارتفاع عدد الأسهم المتداولة من 49.1 مليون سهم إلى 183.7 مليوناً.
 - ارتفاع القيمة المتداولة من 357,9 مليون دولار إلى 782,2 مليوناً.

ثانياً - المالية العامة

في تشرين الثاني 2018، بلغ العجز العام الإجمالي 1621 مليار ليرة مقابل عجز أدني قدرُه 340 مليار ليرة في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة 1327 مليار ليرة في تشرين الثاني 2017). وتبيّن أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) عند مقارنتها في الأشهر الأحد عشر الأولى من العامَيْن 2017 و2018 المعطيات التالية:

- ارتفاع المبالغ الإجمالية المقبوضة من 15465 مليار ليرة إلى 16198 ملياراً، أي بمقدار 733 مليار ليرة وبنسبة 4,7%. فقد ارتفعت كلّ من الإيرادات الضريبية بقيمة 367 مليار ليرة، والإيرادات غير الضريبية بقيمة 279 مليار ليرة ومقبوضات الخزينة بقيمة 87 مليار ليرة. تجدر الإشارة إلى أن الإيرادات المحقّقة في فترة كانون الثاني-تشرين الثاني 2017 تشمل الإيرادات الناجمة من الأرباح الاستثنائية للمصارف.

- ارتفاع المبالغ الإجمالية المدفوعة بوتيرة أعلى من ارتفاع الإيرادات من 20554 مليار ليرة إلى 24955 ملياراً، أي بقيمة 4401 مليار ليرة وبنسبة 21,4%. ونتج ذلك من ارتفاع كلّ من خدمة الدين العام بقيمة 755 مليار ليرة (من 7262 مليار ليرة إلى 8017 ملياراً) عند مقارنتها في الأشهر الأحد عشر الأولى من العامَيْن 2017 و 2018 والنفقات الأوّلية، أي من خارج خدمة الدين العام بقيمة 3646 مليار ليرة (من 13291 مليار ليرة من كانون الثاني حتى تشرين الثاني 2017 إلى 16938 ملياراً في الفترة ذاتها من العام 2018)، نتجت من عوامل عدّة، ومنها ارتفاع التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان (+718 مليار ليرة) والنفقات على حساب موازنات سابقة (+354 مليار ليرة) والتحويلات إلى البلديات (+269 مليار ليرة) بالإضافة إلى بند الرواتب والأجور وملحقاتها الذي ارتفع بقيمة 1608 مليارات ليرة وبنسبة 22,1% (من 7283 مليار ليرة إلى 8891 ملياراً) في الفترة قيد الدرس.

- وبذلك، يكون العجز العام قد ارتفع من 5089 مليار ليرة في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2017 إلى 8757 ملياراً في الفترة ذاتها من العام الحالي وارتفعت نسبتُه من 24.8% من مجموع المدفوعات إلى 35.1% في الفترتَيْن المذكورَتَيْن على التوالي.

- وحقّق الرصيد الأوّلي عجزاً بمقدار 740 مليار ليرة في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2018 مقابل فائض بقيمة 2173 مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام 2017.

ويتبيّن من الجدول أدناه أن خدمة الدين ارتفعت قياساً على المقبوضات الإجمالية في حين انخفضت قياساً على المدفوعات الإجمالية عند مقارنتهما في الأشهر الأحد عشر الأولى من العامَيْن 2017 و 2018.

جدول رقم 4- تطور بعض النسب المئوية المتعلَّقة بخدمة الدين العام

كانون الثاني-تشرين الثاني 2018	كانون الثاني-تشرين الثاني 2017	
32,1	35,3	خدمة الدين العام/المدفو عات الإجمالية
49,5	47,0	خدمة الدين العام /المقبوضات الإجمالية
		things of the

مصدر المعلومات: وزارة المالية



سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في نهاية نيسان 2019، بلغت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات 3 أشهر، 6 أشهر، 12 شهراً، 24 شهراً، 36 شهراً، 60 شهراً، 84 شهراً، 96 شهراً، 96 شهراً، 120 شهراً، 144 شهراً و180 شهراً) 77821 مليار ليرة مقابل 77685 ملياراً في نهاية الشهر الذي سبق و76574 مليار في نهاية كانون الأول 2018. وبذلك، تكون هذه المحفظة قد ارتفعت بقيمة 1247 مليار ليرة في الثلث الأول من العام 2019. وأصدرت وزارة المالية في الشهر المذكور سندات من فئة 7 سنوات (50 مليار ليرة) ومن فئة 10 سنوات (193 مليار ليرة) بالإضافة إلى السندات من الفئات الأخرى.

جدول رقم 5- توزّع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة- بالنسبة المئوية)

	ι.					ور ج					•	
المجموع	180	144	120	96	84	60	36	24	12	6	3	
	شهرأ	شهرأ	شهرأ	شهرأ	شهرأ	شهرأ	شهرأ	شهرأ	شهرأ	أشهر	أشهر	
100,00	1,85	4,02	27,60	2,39	14,77	23,22	13,46	9,10	2,87	0,42	0,30	2018 1 এ
100,00	1,82	3,96	28,03	2,36	16,67	23,10	13,16	8,08	2,36	0,15	0,31	آذار 2019
100,00	1,82	3,95	28,23	2,35	16,70	23,20	13,21	8,04	2,09	0,11	0,29	نيسان
												2019

المصدر: بيانات مصرف لبنان

لم يظهر توزّع فئات سندات الخزينة بالليرة بين نهاية نهاية آذار ونهاية نيسان 2019 تغيّراً بارزاً، بحيث بلغت حصة فئة العشر سنوات 28,2% من مجموع المحفظة في نهاية نيسان 2019، تلتها حصة فئة الخمس سنوات (23,2% من المجموع)، ثم فئة السبع سنوات (16,7%).

وارتفعت القيمة الفعلية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة اللبنانية بالليرة إلى 78948 مليار ليرة في نهاية نيسان 2019 مقابل 78777 ملياراً في نهاية الشهر الذي سبق (+171 مليار ليرة). وتوزّعت على المكتتبين كالآتى:

جدول رقم 6- توزّع سندات الخزينة بالليرة على المكتتبين (القيمة الفعلية - نهاية الفترة، مليار ليرة لينانية)

	/—· = v =/	(
	2018 1 ਪੁ	آذار 2019	نيسان 2019
المصارف	27126	26634	26556
المصارف الحصة من المجموع	%35,0	%33,8	%33,6
مصرف لبنان	39006	40736	40936
الحصة من المجموع	%50,3	%51,7	%51,9
المؤسسات المالية	481	475	473
الحصة من المجموع	%0,6	%0,6	%0,6
المؤسسات العامة	9956	9922	10005
الحصة من المجموع	%12,8	%12,6	%12,7
الجمهور	1007	1010	978
الحصة من المجموع	%1,3	%1,3	%1,2
المجموع	77576	78777	78948
11:1:1:	·	·	<u>. </u>

المصدر: مصرف لبنان

لم يسجّل توزّع حصص المكتتبين على محفظة سندات الخزينة بالليرة تغيّراً يُذكر، بحيث بلغت حصة مصر ف لبنان 51,9% من المجموع وحصة المصارف (33,6%) وحصة القطاع غير المصرفي (14,5%) في نهاية نيسان 2019.

سندات الخزينة اللبنانية بالعملات الأجنبية

في نهاية نيسان 2019، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدَرة بالعملات الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتراكمة حتى تاريخه) ما يوازى 31127 مليون دولار مقابل ما يوازى 31605 ملايين في نهاية الشهر الذي سبق (31327 مليون دولار في نهاية العام 2018). وكانت سندات بقيمة 500 مليون دولار استحقّت في نيسان 2019.

وفي نهاية نيسان 2019، بلغت محفظة المصارف التجارية من إجمالي محفظة سندات اليوروبوندز 15937 مليون دولار (أي ما نسبته 51,2% من مجموع المحفظة) مقابل 16060 مليون دولار (أي ما نسبته 50,8% من مجموع المحفظة) في نهاية الشهر الذي سبق و16039 مليون دو لار (أي ما نسبتُه 51,2% من المجموع) في نهاية كانون الأول 2018.

الدين العام

في نهاية نيسان 2019، بلغ الدين العام الإجمالي 129401 مليار ليرة (أي ما يعادل 85,8 مليار دولار) مقابل 129982 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و128347 مليار ليرة في نهاية العام 2018. وبذلك، يكون الدين العام الإجمالي قد ارتفع بقيمة 1054 مليار ليرة وبنسبة 0,8% في الثلث الأول من العام الحالي مقابل زيادة بقيمة 3337 مليار ليرة وبنسبة 2,8% في الثلث ذاته من العام 2018.

ونتج ارتفاع الدين العام الإجمالي في فترة كانون الثاني - نيسان 2019 من ارتفاع الدين بالليرة اللبنانية بقيمة 1393 مليار ليرة مقابل تراجع الدين المحرَّر بالعملات الأجنبية بما يوازي 339 مليار ليرة (225 مليون دولار) نتيجة استحقاق سندات بقيمة 500 مليون دو لار في نيسان 2019 مقابل ارتفاع الفوائد بجوالي 300 مليون دو لار. وبلغ الدين العام الصافي، المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، 116720 مليار ليرة في نهاية نيسان 2019، مسجّلاً ارتفاعاً نسبتُه 2,2% قياساً على نهاية العام 2018.

وفي نهاية نيسان 2019، بلغت قيمة الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية 79245 مليار ليرة، مشكّلةً حوالي 61,2% من إجمالي الدين العام مقابل ما يعادل 50156 مليار ليرة للدين المحرّر بالعملات الأجنبية، أي ما نسبتُه 38,8% من الدين العام الإجمالي. في ما يخص تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية، لم يُسجَّل تغيّر يُذكر في نهاية نيسان 2019 قياساً على نهاية الشهر الذي سبق، وبلغت حصة المصارف 33,9% مقابل 51,7% لمصرف لبنان و 14,4% للقطاع غير المصرفي.

جدول رقم 7- مصادر تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية نهاية الفترة- بالنسبة المؤوية

نيسان 2019	آذار 2019	2018 1 4	
33,9	34,1	35,2	المصارف في لبنان
51,7	51,5	50,1	مصرف لبنان
14,4	14,4	14,7	القطاع غير المصرفي
100,0	100,0	100,0	المجموع
			المصدد : مصدف لدنان

وفي ما يخصّ تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية، جاء توزّع حصص المكتتبين كالآتي:

جدول رقم 8- مصادر تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية نماية الفترة - بالنسبة المئوية

	سرد- بسبب اسری-		
	2018 1 설	آذار 2019	نيسان 2019
الحكومات	2,2	2,2	2,1
المؤسسات المتعدّدة الأطراف	4,1	4,0	4,1
سندات يوروبوندز	93,5	93,6	93,6
سندات خاصة للاستملاكات + مصادر أخرى خاصة	0,2	0,2	0,2
المجموع	100,0	100,0	100,0

المصدر: مصرف لبنان

ثالثاً: القطاع المصرفي

في نهاية نيسان 2019، ارتفعت الموجودات/المطلوبات الإجمالية والمجمّعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان إلى ما يعادل 382374 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق يعادل 382374 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و376097 مليار ليرة في نهاية العام 2018 (341148 مليار ليرة في نهاية نيسان 2018). وازداد إجمالي ميزانية المصارف التجارية، الذي يشير إلى حجم النشاط المصرفي، بنسبة 7,7% في الثلث الأول من العام 2019، مقابل ارتفاعه بنسبة 2,9% في الفترة ذاتها من العام 2018.

المطلوبات

الودائع الإجمالية في المصارف التجارية

في نهاية نيسان 2019، بلغت الودائع الإجمالية لدى المصارف التجارية، والتي تضم ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، إضافة إلى ودائع القطاع العام، ما يعادل 267356 مليار ليرة (ما يوازي 177,4 مليار دولار) وشكّلت 69,9% من إجمالي المطلوبات مقابل 266969 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و269173 مليار ليرة في نهاية العام 2018 (264378 مليار ليرة في نهاية نيسان 2018). وتراجعت الودائع الإجمالية بنسبة 7,0% في الثلث الأول من العام 2018، مقابل ارتفاعها بنسبة 1,4% في الفترة ذاتها من العام 2018.

وارتفع معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم إلى 70,93% في نهاية نيسان 2019 مقابل 70,60% في نهاية آذار 2019 و 70,62% في نهاية آذار 2019 و 70,62% في نهاية العام 2018 (68,31% في نهاية نيسان 2018).

- في نهاية نيسان 2019، بلغت الودائع الإجمالية للقطاع الخاص المقيم لدى المصارف التجارية ما يعادل 204260 مليار ليرة وشكّلت 53,4% من إجمالي المطلوبات، مقابل 204419 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و205859 مليار ليرة في نهاية العام 2018 (204108 مليارات ليرة في نهاية نيسان 2018). وتراجعت هذه الودائع بنسبة 20,8% في الثلث الأول من العام 2019، مقابل ارتفاعها بنسبة 1,4% في الفترة ذاتها من العام 2018.

وفي التفصيل، تراجعت ودائع المقيمين بالليرة بنسبة 2,0% في الثلث الأول من العام 2019، كما تراجعت ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية بنسبة 0,1%، وارتفع معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم إلى 66,08% في نهاية نيسان 2019 مقابل 65,71% في نهاية الشهر الذي سبق و65,66% في نهاية العام 2018 (63,27% في نهاية نيسان 2018).

وفي نهاية نيسان 2019، بلغت ودائع القطاع الخاص غير المقيم لدى المصارف التجارية ما يوازي 37214 مليون دولار مقابل 36013 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و37725 مليون دولار في نهاية العام 2018 (36013 مليون دولار في نهاية نيسان 2018). وتراجعت هذه الودائع بنسبة 4,1% في الثلث الأول من العام 2019، مقابل ارتفاعها بنسبة 4,2% في الفترة ذاتها من العام 2018.

ودائع القطاع المالى غير المقيم

في نهاية نيسان 2019، بلغت ودائع القطاع المالي غير المقيم لدى المصارف التجارية العاملة في لبنان حوالي 7417 مليون دولار مقابل 9361 مليون دولار في نهاية العام 2018 (7793 مليون دولار في نهاية العام 2018 (7793 مليون دولار في نهاية نيسان 2018).

الأموال الخاصة للمصارف التجارية

في نهاية نيسان 2019، بلغت الأموال الخاصة للمصارف التجارية ما يعادل 31987 مليار ليرة (21,2 مليار دولار) مقابل 33244 مليار ليرة في نهاية العام 3038 مليار ليرة في نهاية العام 31624 مليار ليرة في نهاية العام 2018 (31624 مليار ليرة في نهاية نيسان 3018)، وشكّلت 8,4% من إجمالي الميزانية المجمّعة و37,2% من مجموع التسليفات للقطاع الخاص. وارتفعت الأموال الخاصة بنسبة 5,5% في الثلث الأول من العام 2019، مقابل ارتفاعها بنسبة 9,7% في الفترة ذاتها من العام 2018.

الموجودات

ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان

في نهاية نيسان 2019، ارتفعت ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان إلى ما يوازي 209289 مليار ليرة مقابل وي نهاية نيسان 2018 (169825 مليار ليرة في نهاية العام 2018 (169825 مليار ليرة في نهاية نيسان 2018). وبذلك، تكون هذه الودائع قد ازدادت بنسبة 6,6% في الثلث الأول من العام 2019، مقابل ارتفاعها بنسبة 8,9% في الفترة ذاتها من العام 2018.

التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم

في نهاية نيسان 2019، تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع الخاص المقيم إلى ما يوازي 75422 مليون مليار ليرة أو ما يعادل 50031 مليون دولار، مقابل 50476 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و52269 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و52680 مليون دولار في نهاية نيسان 2018). وبذلك، تكون هذه التسليفات قد تراجعت بنسبة 6,1% في الثلث الأول من العام 2019، مقابل تراجعها بنسبة 1,7% في الفترة ذاتها من العام 2018. مع الإشارة إلى أنّ هذه التسليفات لا تتضمّن الأوراق المالية التي تملكها المصارف التجارية على القطاع الخاص المقيم.

التسليفات المصرفية للقطاع العام

في نهاية نيسان 2019، بلغت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع العام ما يعادل 49985 مليار ليرة، مقابل 50200 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و 50651 مليار ليرة في نهاية العام 2018 (46350 مليار ليرة في نهاية نيسان 2018). وتراجعت هذه التسليفات بنسبة 1,3% في الثلث الأول من العام 2019، مقابل تراجعها بنسبة 3,8% في الفترة ذاتها من العام 2018.

وفي التفصيل، تراجعت كلّ من التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة بمقدار 513 مليار ليرة في الثلث الأول من العام 2019 لتبلغ 25960 مليار ليرة في نهاية نيسان 2019، والتسليفات للقطاع العام بالعملات الأجنبية بقيمة توازي 153 مليار ليرة لتصل إلى ما يعادل 24025 مليار ليرة.

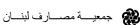
الموجودات الخارجية

في نهاية نيسان 2019، بلغت الموجودات الخارجية للمصارف التجارية 23249 مليون دولار مقابل 23626 مليون دولار في نهاية نيسان دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و25202 مليون دولار في نهاية العام 2018 (2059 مليون دولار في نهاية نيسان 2018). وتراجعت هذه الموجودات بنسبة 7,7% في الثلث الأول من العام 2019، مقابل تراجعها بنسبة 4,0% في الفترة ذاتها من العام 2018.

رابعاً- الوضع النقدي

الكتلة النقدية

في نهاية نيسان 2019، بلغت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (م3) بالليرة وبالعملات الأجنبية، ما يوازي 211318 مليار ليرة، مقابل 211351 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و 212993 مليار ليرة في نهاية العام 2018 (2016 (ميار اليرة في نهاية نيسان 2018). وبذلك، تكون الكتلة النقدية الإجمالية (م3) قد تراجعت بنسبة 8,0% في الثلث الأول من العام 2019، مقابل ارتفاعها بنسبة 1,0% في الفترة ذاتها من العام 2018. من جهة أخرى، ارتفع معدّل دولرة الكتلة النقدية (م3) أي ((م3-م2)/م3) إلى 64,37% في نهاية نيسان 2019 مقابل 64,05% في نهاية الشهر الذي سبقه و63,93% في نهاية العام 2018 (61,74) في نهاية نيسان 2018، وتأتّى تراجع الكتلة النقدية الإجمالية (م3) والبالغ 1674 مليار ليرة في الثلث الأول من العام 2019 من:



- تراجع القيمة الإجمالية للموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي (أي المصارف والمصرف المركزي) بما يوازي 4866 مليار ليرة (ما يعادل 3228 مليون دولار). ونتج ذلك عن تراجع الموجودات الخارجية الصافية (غير الذهب) بما يوازي 4988 مليار ليرة (ما يعادل 3309 ملايين دولار)، مقابل ارتفاع الموجودات من الذهب بمقدار 122 مليار ليرة (81 مليون دولار) نتيجة ارتفاع سعر أونصة الذهب عالمياً.
 - ارتفاع صافى ديون الجهاز المصرفى على القطاع العام بقيمة 2436 مليار ليرة.
 - ارتفاع فروقات القطع المسجّلة "سلباً" بقيمة 169 مليار ليرة.
- تراجع التسليفات الإجمالية الممنوحة من الجهاز المصرفي للقطاع الخاص المقيم بحوالي 3412 مليار ليرة، نتيجة تر اجع كلّ من التسليفات بالعملات الأجنبية بما يعادل 1802 مليار ليرة (حوالي 1196 مليون دولار)، والتسليفات بالليرة بما مقداره 1610 مليارات ليرة.
 - ارتفاع البنود الأخرى الصافية بقيمة 4337 مليار ليرة.
- وفي الثلث الأول من العام 2019، تر اجعت كلّ من الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الضيّق (م1) بنسبة 7.9%، والكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الواسع (م2) بنسبة 2.0%.

م1 (M1) تشمل النقد في التداول بالليرة وودائع القطاع الخاص المقيم تحت الطلب بالليرة في الجهاز المصرفي.

م2 (M2) تشمل م1 وودائع القطاع الخاص المقيم الأخرى بالليرة اللبنانية لدى الجهاز المصرفي.

م3 (M3) تشمل م2 وودائع القطاع الخاص المقيم بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي إضافة إلى سندات الدين التي تُصدرها المصارف في الأسواق الخارجية.

معدلات الفوائد

معدّلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في نهاية نيسان 2019، ارتفعت الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية إلى 6,26% من 6,24% في نهاية الشهر الذي سبق (6,11% في كانون الأول 2018)، وبلغ متوسط عمر المحفظة 1615 يوماً (4,44 سنوات) مقابل 1631 يوماً (4,48 سنوات) و1628 يوماً (4,47 سنوات) في نهاية الفترات الثلاث على التوالي. على صعيد أخر، استقرّت معدلات الفائدة الفعلية على جميع فئات السندات بالليرة في الشهر الرابع من العام 2019 على النحو التالي: 5,30% لفئة الثلاثة أشهر، 5,85% لفئة الستة أشهر، 6,50% لفئة السنة، 7.00% لفئة السنتَيْن، 7.50% لفئة الثلاث سنوات، 8.00% لفئة الخمس سنوات، 9.00% لفئة السبع سنوات، و 10% لفئة العشر سنوات.

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية نهاية 2018، ارتفع قليلاً معدل الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds) إلى 6,83% مقابل 6,81% في نهاية كلّ من الشهر الذي سبق وكانون الأول 2018، وبلغ متوسط عمر المحفظة 7,62 سنوات مقابل 7,58 سنوات و 7,83 سنوات في نهاية الفترات الثلاث على التوالي.

الفوائد المصرفية على الليرة

في نيسان 2019، وللشهر الثاني على التوالي، سجّل متوسط الفائدة المثقّلة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالليرة اللبنانية انخفاضاً إلى 8,60% من 8,75% في الشهر الذي سبق، أي بواقع 15 نقطة أساس (6,64% في نيسان 2018)، فيما ارتفع متوسط الفائدة المثقّلة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالليرة بواقع 16 نقطة أساس إلى 10,74% من 10,58% (8,99%) في الأشهر الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي نيسان 2019، ارتفع قليلاً متوسّط الفائدة المثقّلة بين المصارف بالليرة (Interbank Rate) إلى 5,24% مقابل 4,89% في الشهر الذي سبق (4,35% في نيسان 2018). وارتفع قليلاً حجم العمليات بين المصارف قياساً على الشهر الذي سبق، وراوح معدل الفائدة بين 4% كحدّ أدنى و9% كحدّ أقصى.

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

جدول رقم 9- تطوّر الفائدة على الليرة، بالنسبة المنوية (%)

نيسان 2019	آذار 2019	نيسان 2018	
8,60	8,75	6,64	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
10,74	10,58	8,99	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
5,24	4,89	4,35	المتوسّط المثقّل للفائدة بين المصارف

المصدر: مصرف لبنان

الفوائد المصرفية على الدولار

في نيسان 2019، بقي المتوسّط المثقِّل للفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالدو لار لدى المصارف في لبنـان شبه مستقر عند 5,68% مقابل 5,69% في الشهر الذي سبق (4,10% في نيسان 2018)، وارتفع المتوسّط المثقُّل للفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالدو لار بواقع 3 نقاط أساس إلى 9,34% من 9,31% في الشهر الذي سبق (7,82%) في التواريخ المذكورة على التوالي.

وفي نيسان 2019، انخفض قليلاً متوسط معدل الليبور لثلاثة أشهر على الدولار الأميركي إلى 2.59% مقابل 2,61% في الشهر الذي سبق (2,35% في نيسان 2018).

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

جدول رقم 10- تطور الفائدة على الدولار، بالنسبة المنوية (%)

·		` '	
	نيسان 2018	آذار 2019	نيسان 2019
متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة	4,10	5,69	5,68
متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة	7,82	9,31	9,34
متوسلط معدّل ليبور لثلاثة أشهر	2,35	2,61	2,59

المصدر: مصرف لبنان

سوق القطع

في نيسان 2019، أقفل متوسط سعر الدولار الأميركي على 1507,5 ليرات شأنه منذ سنوات عدة وبقى هامش تسعيره على حاله، أي 1501 ليرة للشراء و1514 ليرة للمبيع. يُذكر أن عدد أيام العمل في سوق القطع بلغ 18 يوماً في الشهر الرابع من العام 2019.

على صعيد آخر ، بلغت موجو دات مصر ف لبنان بالعملات الأجنبية 37979 مليون دو لار في نهاية نيسان 2019 مقابل 38568 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق (43125 مليون دولار في نهاية نيسان 2018). وعليه، تكون هذه الموجودات قد انخفضت بمقدار 1695 مليون دولار في الثلث الأول من العام 2019 مقابل ارتفاعها بقيمة 1133 مليون دولار في الثلث ذاته من العام 2018.

مؤشر أسعار الاستهلاك

في نيسان 2019، وبحسب مؤسسة البحوث والاستشارات، ارتفع مؤشّر الأسعار لمدينة بيروت وضواحيها بنسبة 0,9% قياساً على الشهر الذي سبق وبنسبة 2,1% قياساً على كانون الأول 2018. أمّا عند مقارنة متوسط هذا المؤشر في الأشهر الإثني عشر المنتهية في نيسان 2019 مع متوسطه في الأشهر الإثني عشر المنتهية في نيسان 2018، فيكون قد سجّل ارتفاعاً بنسبة 3.6%.

أما مؤشر الأسعار في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي، فقد ارتفع قليلاً بنسبة 0,5% في نيسان 2019 قياساً على الشهر الذي سبق، وبنسبة 1.6% قياساً على كانون الأول 2018. وعند مقارية متوسط هذا المؤشر في الأشهر الإثني عشر المنتهية في نيسان 2019 مع متوسطه في الأشهر الإثني عشر المنتهية في نيسان 2018، بكون قد سجّل ار تفاعاً بنسبة 5.4%.

